وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

البحرين بين التحديات والآمال.. قراءة واقعية ومسؤولة في اقتصاد المستقبل

من الطبيعي أن نقف عند الإشارات المتكررة إلى التباطؤ في النمو الاقتصادي البحريني في هذه المرحلة، وإلى الأسئلة التي تطرحها الأرقام المتعلقة بالعجز المستمر في الميزانيات السنوية، وارتفاع الديون العامة، وتراجع التصنيف الائتماني. لكن ما يجب تأكيده منذ البداية هو أن القلق لا يجب أن يتحول إلى تشاؤم أو انكسار، وأن وضعنا الاقتصادي لا يمكن فصله عن السياق الأوسع للأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في منطقتنا وعلى المستوى العالمي.

بلا شك، الحكومة تتحمل جزءًا من المسؤولية في إدارة الموارد والمالية العامة، لكن ما نعانيه ليس حالة فريدة أو مستحيلة الحدوث، بل هو جزء من دورة اقتصادية تتكرر لدى دول كثيرة واجهت تحديات مشابهة واستطاعت الخروج منها أقوى.

ومن المعلوم أن أي دولة قد تواجه في مراحل ما كسادًا اقتصاديًا أو عجزًا متكررًا في ميزانيتها أو دينًا مرتفعًا، وقد تؤدي هذه الضغوط إلى هبوط قيمة العملة أو صعوبات في التمويل، غير أن التاريخ الاقتصادي حافل أيضًا بقصص تعافٍ ونجاحات بعد أزمات خانقة، وهذا ما يمكن أن يكون درسًا مهمًا لنا.

لنأخذ مثالًا مختصرًا من جنوب شرق آسيا، حيث مرت بعض الاقتصادات هناك بأزمات عنيفة في أواخر التسعينيات (1997 - 1998) وتضمنت انهيارات في العملات، وتعثّر بنوك، وانكماشًا اقتصاديًا حادًا في دول كانت تُعرف بـ"نمور آسيا". هذه الأزمة لم تكن مجرد هزة قصيرة، بل كانت اختبارًا حقيقيًا لقدرة اقتصادات هذه الدول على الصمود. وقد كان سببها تراكم الديون، وانهيار أسعار الأصول، والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي؛ ما استدعى تدخلات دولية وتعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية.

لكن هذه الاقتصادات لم تستسلم للأزمة؛ بل انتقلت إلى مرحلة الإصلاح، وراكمت خبرات سياسية واقتصادية، ووظّفت مواردها في تطوير قطاعات جديدة. اليوم أصبحت اقتصادات مثل كوريا الجنوبية، وإندونيسيا، والفلبين، وفيتنام، وماليزيا، من القوى الاقتصادية الصاعدة في آسيا، وتُسهم بشكل كبير في النمو الإقليمي والعالمي.

الأمر ذاته يمكن الإشارة إليه في إطار الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية التي واجهت في الثلاثينيات من القرن العشرين ما عُرف بـ "الكساد الكبير" (1929 - 1939)، حيث انهارت الأسواق المالية وأغلقت آلاف المصارف، وبلغ معدل البطالة ذروته، لكن الاقتصاد عاد للنهوض بمرور الوقت عبر إصلاحات هيكلية وتحفيزات مدروسة.

هذا النوع من التجارب التاريخية يذكرنا بأن التقلبات الاقتصادية ليست نهاية الطريق، بل هي فرصة لإعادة النظر في السياسات، ولتنفيذ إصلاحات هيكلية تقود إلى نمو أكثر استدامة.

وبالعودة إلى البحرين، فإن المؤشرات الحديثة تحمل رسائل مختلطة بين تحديات وفرص. صحيح أن العجز المالي ما يزال مرتفعًا، وأن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت مستويات تاريخية، فوق 130 %، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة؛ ما يجعل تكلفة التمويل والديون عبئًا ماليًا واضحًا. كما أن وكالات التصنيف الائتماني أبقت على تصنيف المملكة عند مستويات منخفضة نظرًا لضغوط التمويل والتحديات الهيكلية.

لكن من جانب آخر، هناك توقعات إيجابية للنمو الاقتصادي البحريني في الأعوام المقبلة؛ فبحسب تقارير صندوق النقد الدولي وتقديرات اقتصادية أخرى، من المتوقع أن يسجّل الناتج المحلي الحقيقي نموًا يدور حول معدل 3.3 % في هذا العام (2026)، بدعم من توسّع قطاع الخدمات غير النفطي، مثل السياحة والمالية، واستكمال تطوير البنية التحتية للمصافي والمشروعات الاقتصادية.

هذا النمو المتوقع يعطي إشارة مهمّة إلى أن الاقتصاد لم يتجه نحو ركود أو انكماش دائم، بل هناك قدرة على النمو ولو بوتيرة متدرجة، وهو ما يتطلب استمرار الإصلاحات، وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد على النفط فقط.

والأهم من ذلك، أن البحرين عضو فاعل في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تمتلك اقتصادات متنوعة وقوة مالية وصلابة نسبية. دول مثل السعودية والإمارات والكويت وقطر تمتلك قطاعات غير نفطية نشطة وقوة احتياط نقدي عالية، ويتيح هذا الانتماء فرص تعاون اقتصادي واستثماري تعزز إمكانات النمو والتعافي. وليس خفيًا دور برامج التعاون الخليجي في دعم الاستقرار المالي، سواء من خلال الاستثمارات أو التنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية.

وعلى الصعيد العالمي، تظل آفاق النمو الاقتصادي العالمي إيجابية نسبيًا، مع توقعات لصندوق النقد بنمو عالمي بمعدل يقارب 3.3 % في العام 2026، وهو رقم يعكس قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات والتأقلم مع التحولات الاقتصادية العالمية.

إن ما نحتاج إليه اليوم ليس التشاؤم والمزايدات، بل قراءة واقعية للتحديات، وتبني سياسة إصلاحية متدرجة، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا والسياحة والمالية. وهنا يمكن أن يستفيد صانعو القرار في البحرين من تجارب الدول التي مرّت بأزمات وخرجت منها بقوة، عبر تخفيض العجز، وإعادة هيكلة الديون، وتشجيع النمو الخاص، وتنمية مهارات القوى العاملة.

وفي الختام، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها البحرين اقتصاديًا، فإن الآفاق تبقى مشرقة طالما هناك إرادة سياسية حقيقية، وجهود مؤسسية متضافرة، وثقة للمجتمع في المستقبل. إن الانتماء إلى منظومة اقتصادية إقليمية قوية، والتوجه نحو اقتصاد متنوع ومستدام، يمكن أن يجعل البحرين نموذجًا قويًا في المنطقة، قادرًا على مواجهة الصعاب وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ينعكس على رفاهية المواطنين.

بمشاركة 4 ملايين عضو حول العالم

"اتحاد الأمهات" يختار البحرين منطلقا لخدمة الشرق الأوسط

المطران شون سيمبل: المملكة نموذج متقدم في ترسيخ التسامح الديني

الرئيسة العالمية لـ "اتحاد الأمهات": البحرين بلد الأمن والسلام

البلاد | ندى فهد

احتضنت "This is Bahrain" مؤتمرا صحافيا بمناسبة مرور 50 عامًا على تأسيس أبرشية قبرص والخليج التابعة للكنيسة الأسقفية في القدس والشرق الأوسط، وإعلان افتتاح مكتب لاتحاد الأمهات في البحرين ليكون مقرًا إقليميًا يخدم منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وفي مستهل اللقاء، أعرب رئيس الأبرشية المطران شون سيمبل، عن بالغ شكره وتقديره لملك البلاد المعظم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ولشعب البحرين على حفاوة الاستقبال، مؤكدًا أن المملكة تمثل نموذجًا متقدمًا في ترسيخ قيم التسامح الديني والتعايش بين مختلف الأديان، وهو ما جعلها الخيار الأنسب للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية.

وأوضح سيمبل أن الأبرشية الأسقفية، التي تأسست قبل خمسين عامًا، تمثل الكنيسة الأسقفية في 10 دول ومناطق بالشرق الأوسط، مشيرًا إلى أن الاحتفال باليوبيل الذهبي في البحرين يأتي تقديرًا لرؤية ملك البلاد المعظم الداعمة للتعايش السلمي واحترام التنوع الديني.

ولفت إلى أن المناسبة جمعت ممثلين ليس فقط من دول المنطقة، بل أيضًا من الشركة الأسقفية العالمية المنتشرة في 165 دولة، التي تمثل نحو 90 مليون مسيحي في العالم؛

الرئيسة العالمية لـ "اتحاد الأمهات"

رئيس الأبرشية المطران شون سيمبل

بيتسي ميثيسون

ما يعزز حضور البحرين على خريطة الحوار الديني العالمي.

وأكد أن للبحرين مكانة خاصة في مسيرته الشخصية؛ إذ جرى تكريسه أسقفًا للأبرشية في كاتدرائية القديس كريستوفر بالمملكة، موضحًا أن هذه التجربة جعلت البحرين جزءًا أصيلًا من حياته ومسيرته الروحية، وستظل حاضرة في ذاكرته ومساره الإنساني.

وفي السياق ذاته، استعرضت الرئيسة العالمية لاتحاد الأمهات (Mothers' Union) كاثلين سنو، مسيرة الاتحاد ونطاق عمله على المستوى الدولي، مشيرة إلى أن الاتحاد تأسس قبل 150 عامًا في إنجلترا بالعام 1876 على يد ماري سمنر؛ بهدف دعم الأسرة، وتعزيز استقرار المجتمعات، وترسيخ قيم الإيمان والتكافل الاجتماعي.

وأوضحت سنو، وهي كندية الجنسية وعضو في الاتحاد منذ 38 عامًا، أنها حضرت إلى البحرين بدعوة من رئيس الأبرشية للمشاركة في أعمال السينودس المنعقد حاليًا، إلى جانب التنسيق لتوسيع نشاط الاتحاد في منطقة الخليج والشرق الأوسط، مؤكدة أن الاتحاد يعمل اليوم في 84 دولة بالعالم، ويضم أكثر من 4 ملايين عضو.

وبيّنت أن برامج اتحاد الأمهات تشمل محو الأمية، ودعم الأبوّة والأمومة، وبرامج الادخار والتمويل الصغير، إضافة إلى العمل في السجون، والمستشفيات، والمجتمعات المتضررة من النزاعات، مؤكدة أن هذه البرامج متاحة لجميع أفراد المجتمع من مختلف الأديان أو دون انتماء ديني، في إطار نهج يقوم على خدمة الإنسان وتعزيز التماسك المجتمعي.

وسلطت الضوء على تجربة الاتحاد في بوروندي، موضحة أن برامج محو الأمية أسهمت في عشرين عامًا بتعليم أكثر من 144 ألف شخص القراءة والكتابة، أي ما يعادل نحو 3 % من سكان البلاد، وهو ما يعكس الأثر التنموي المستدام لهذه المبادرات.

وأشادت سنو بتجربتها في البحرين، مؤكدة أن زيارتها للمملكة كشفت عن مستوى عالٍ من الأمن والسلام، وما تتمتع به من بيئة قائمة على التعايش والانفتاح، لافتة إلى أن هذه التجربة بددت أي مخاوف مسبقة، وعززت قناعتها بدور البحرين كنموذج إقليمي في هذا المجال.

من جانبها، أعلنت رئيسة مبادرة "This is Bahrain" بيتسي ميثيسون، دعمها الكامل لعمل اتحاد الأمهات، مؤكدة الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين للتعاون في تنفيذ مشاريع مجتمعية مشتركة، تهدف إلى خدمة المجتمع وتعزيز قيم التعايش.

كما كشفت عن افتتاح مكتب لاتحاد الأمهات في البحرين ليكون مقرًا إقليميًا يخدم منطقة الخليج والشرق الأوسط، في خطوة تعكس الثقة الدولية بدور البحرين كمركز إقليمي للحوار والتعاون المجتمعي.

وأوضحت أن "This is Bahrain" تعتزم استضافة احتفال خاص في البحرين بمناسبة مرور 150 عامًا على تأسيس اتحاد الأمهات عالميًا في وقت لاحق، مشيرة إلى أن الاتحاد حظي تاريخيًا برعاية ملكية بريطانية؛ إذ كانت الملكة الراحلة إليزابيث الثانية راعية له؛ ما يعكس عمق العلاقات التاريخية بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة.

وأكدت أن هذه المبادرات تتماشى مع رؤية البحرين في تمكين المرأة وتعزيز دورها في مختلف المجالات، مشيدة بالمكانة التي تحظى بها المرأة البحرينية في العمل الدبلوماسي والحكومي والاقتصادي، وما حققته من حضور فاعل على المستويين الإقليمي والدولي.

واختُتم اللقاء بتأكيد أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين المؤسسات الدينية والمجتمعية، وترسيخ مبادرات الحوار والتسامح، بما يسهم في تعزيز صورة البحرين كمنارة للتعايش والسلام في المنطقة.